

توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر



الجزء الثالث: الإعداد للمراجعات المحلية الطوعية بمصر

د. خالد زكريا

مستشار بالمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)
ورقة بحثية أعدت في إطار مشروع توطين أهداف التنمية المستدامة
بـ ٢٠٢٠

تعد مصر أول دولة تعمل على توطين أهداف التنمية المستدامة بصورة تعتمد على تحديد مستهدفات كمية لكل محافظة لتحقيقها، وذلك بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر.

وفي هذا الإطار قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز بصيرة بإطلاق مشروع "توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات"، وقد ركزت المرحلة الأولى من المشروع على تحديد مستهدفات كمية لكل محافظة لمؤشرات متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يساعد المحافظة على وضع الخطط المناسبة وتحديد أولوياتها لتحقيق هذه المستهدفات. وخلال المرحلة الثانية للمشروع تم اختيار خمس محافظات لعقد ورش عمل مع مسئولى التخطيط والمتابعة فيهم لتعريفهم بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الخاصة بها والمستهدفات الكمية الخاصة بكل محافظة، وخلال المرحلة الثالثة للمشروع تم تغطية باقي محافظات الجمهورية.

وقد كانت مصر من أوائل الدول التي قدمت للأمم المتحدة طوعياً تقريرها الوطني عما تم إنجازه في أهداف التنمية المستدامة، حيث تم تقديم تقريرين حتى الآن، ركز الأول على وضع مصر في أهداف التنمية المستدامة بينما ركز التقرير الثاني على التدخلات والمبادرات المصرية في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

وتسعى مصر إلى أن تعد كل محافظة تقريرها المحلي عما تم إنجازه في المحافظة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار تم إعداد هذه الورقة كدليل للمحافظات لإعداد تقارير المراجعات المحلية الطوعية لها.

مقدمة

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام ٢٠١٥ كخارطة طريق لدول العالم نحو تحقيق الرخاء والمساواة والنمو الاحتوائي وحماية البيئة. إن أهداف التنمية المستدامة مترابطة ومتصلة ببعضها البعض مما يمثل تحدياً كبيراً في رصد التقدم فيما يتعلق بتنفيذ هذه الأهداف. كجزء من عملية مراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يطالب المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الدول بإعداد المراجعات الوطنية الطوعية وهي عبارة عن تقرير تعده الدولة يهدف إلى استعراض حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالدولة، وذلك بهدف مشاركة الخبرات والدروس المستفادة وتعزيز السياسات الحالية لتحقيق التنمية المستدامة. ولقد قامت مصر بتقديم اثنين من المراجعات الوطنية الطوعية لمنتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨.

وبالرغم من أهمية رصد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، لا يمكن إغفال دور هذا الرصد على المستوى المحلي في تحقيق أجندة التنمية القومية. حيث يُعد كلا من المجتمعات والقيادة المحلية عنصران رئيسيان في تحقيق الاحتواء الاجتماعي والمساواة والنمو الاقتصادي وعدم ترك أحد خلف الركب وهي المبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة.

ولذلك، فإن توطيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي يتطلب آليات فعالة للرصد والتقييم لتحديد مدى نشر أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها على المستوى المحلي. وهو ما يستلزم وجود أداة محلية راسخة مماثلة لتلك لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الخاص بإعداد المراجعات الوطنية الطوعية (UNDESA). وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول/البلديات/المدن التي أقرت بأهمية وجود المراجعات المحلية الطوعية كأداة لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ففي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، قامت مدينة نيويورك ولوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدينتي كيتاكيوشو وشيموكاوا باليابان، ومدينة بينوس أيريس بالأرجنتين، ومدينة بريستول بالمملكة المتحدة بإجراء مراجعاتهم المحلية الطوعية.

ومن الملاحظ أن أغلب المراجعات المحلية الطوعية المجراه قد اعتمدت على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الخاص بإعداد المراجعات الوطنية الطوعية، مع الوضع في الاعتبار الحقائق والخصائص والسياق الخاص بكل مدينة/بلدة/بلدية. وبالمثل؛، تعتمد هذه الإرشادات للمراجعات المحلية الطوعية في مصر على الدليل السابق ذكره. تهدف هذه الإرشادات لمساعدة المحافظات لإنشاء المراجعات المحلية الطوعية لمراجعة التقدم المحرز



في تنفيذ التنمية المستدامة من خلال عملية واضحة المعالم تتضمن الجهات المعنية المحلية المختلفة. توفر هذه الإرشادات الخطوات الرئيسية المطلوبة لإجراء عملية الاستعراض مع مراعاة السياق المحلي المصري.

أولاً: أهداف إجراء المراجعات المحلية الطوعية

- كجزء من عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، تتضمن أهداف إجراء المراجعات المحلية الطوعية:
- تقييم أداء المحافظات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بها.
- تحديد عوامل النجاح والفرص والتحديات التي تواجه المحافظات في توطين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها وهذا من شأنه أن يساعد في صياغة السياسات التي يجب أن تتبعها المحافظة لاستخدام وسائل فعالة وكفؤة للتنفيذ.
- تقديم خط أساس موضوعي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والوزارات القطاعية المعنية لتحديد الفجوات التنموية الموجودة بين المحافظات واتخاذ اللازم بشأنها بشكل ايجابي لها.
- تقديم المعلومات اللازمة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية باعتبارها الجهة القومية المسؤولة عن تقديم التقارير الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في الوقت الذي يتم فيه إعداد المراجعات الوطنية الطوعية، وذلك من خلال تقديم نظرة أعمق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
- البناء على والاستفادة من البيانات التي سيقدمها مؤشر التنافسية على مستوى المحافظات والذي يتم إعداده حالياً من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والمجلس الوطني المصري للتنافسية.
- تقديم أداة لتبادل الدروس المستفادة في عملية التوطين ضمن ٢٧ محافظة.
- تقديم أداة لتبادل الخبرات على المستوى الدولي.

ثانياً: الترتيبات الأولية لعملية المراجعة المحلية الطوعية

١- تحديد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمحافظة

من المتعارف عليه أن أهداف التنمية المستدامة متشابكة ومتراصة. ولكن، لا يعني ذلك بالضرورة إمكانية تطبيق أهداف التنمية المستدامة وأهدافها الفرعية على كل المحافظات. أيضاً، يختلف وزن كل هدف منفرداً من محافظة إلى أخرى على أساس الميزة التنافسية للمحافظة واحتياجاتها ذات الأولوية. على سبيل المثال، قد تولي بعض المحافظات اهتماماً كبيراً للأهداف الفرعية المتعلقة بالصناعة والبنية التحتية، بينما تولي محافظات أخرى اهتماماً أكثر بالأهداف الفرعية الخاصة بالحياة تحت سطح الماء. لذلك يجب مراعاة مدى صلة هدف التنمية المستدامة وأهدافه الفرعية خلال

عملية التوطين. إلا أن هناك بعض أهداف التنمية المستدامة وأهدافها الفرعية تعد جوهرية وأساسية لكل محافظة ومنها، القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد. وعلاوة على ذلك، قد تضيف المحافظة بعض الأهداف التي لا تتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بناءً على أهميتها بالنسبة للمحافظة في تحقيق التنمية المستدامة.

من أجل تحديد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على المستوى المحلي، يجب إتباع الإجراءات التالية:

- ✓ تنقيح الأهداف الفرعية لأهداف التنمية المستدامة لتحديد مدى ملاءمتها مع المحافظة
- ✓ مراجعة اللغة المصاغة بها الأهداف الفرعية لتعكس السياق المحلي مع مراعاة الهدف الحقيقي لكل هدف فرعي
- ✓ مراجعة مؤشرات الأهداف الفرعية لتعكس السياق المحلي
- ✓ استحداث أهداف فرعية تتناسب مع طبيعة المحافظة والسياسات المحلية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب
- ✓ التحقق من صحة الأهداف الفرعية المنقحة لضمان توافقها مع التزامات المحافظة بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصالح

٢ - تحديد الفجوة

مما لا شك فيه أن كل المؤشرات التي يتم إنتاجها على المستوى الوطني لا تكون بالضرورة قابلة للتطبيق على المستوى المحلي. لذا يجب القيام بتحديد الفجوات المحلية للتعرف على الوضع الحالي، والمؤشرات المطلوبة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبناءً على تحليل الفجوة؛ لا بد من إعداد المؤشرات بالتعاون مع مراكز المعلومات بالمحافظات التابعة فنياً لوزارة التنمية المحلية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. أما فيما يتعلق بالبيانات المالية بشقيها الجاري والاستثماري؛ فيجب الحصول عليها من وزارتي المالية والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. كما يجب الاعتماد على البيانات المقدمة من مراكز المعلومات التابعة للوزارات القطاعية. فضلاً عن ذلك؛ قد تساعد مراكز الأبحاث والجامعات الواقعة في نطاق المحافظة في جمع البيانات والمعلومات لهذه المؤشرات. ومع ذلك، فإعداد هذه المؤشرات سيكون معتمداً إلى حد كبير على إتاحة البيانات وجودتها، بالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية المتاحة.

٣ - تحديد الجهة المسؤولة عن التنسيق وإعداد التقرير

يتطلب إعداد تقرير المراجعة المحلية الطوعية وجود جهة محلية مسؤولة عن التنسيق. يجب أن يقود المجلس التنفيذي بالمحافظة عملية المراجعة تحت الإشراف المباشر للمحافظ والسكرتير العام للمحافظة. طبقاً لقانون الإدارة المحلية رقم ١٩٧٩/٤٣، يتولى المجلس التنفيذي للمحافظة مسؤولية متابعة عمل الجهات التنفيذية، وإعداد مسودة الموازنة الخاصة بالمحافظة واقتراح مخصصات للاستثمار. فضلاً عن ذلك؛ سيتطلب أيضاً إعداد المراجعة المحلية الطوعية من المجلس التنفيذي وجود ذراع فني (سكرتارية فنية) لضمان مشاركة الأطراف

المعنية الحكومية وغير الحكومية في عملية المراجعة، بالإضافة إلى دعم عملية كتابة تقرير المراجعة. كما أن التنفيذ الكامل لقرار وزير التنمية المحلية فيما يتعلق بإنشاء مجلس استشاري في كل محافظة سيعمل على دعم عملية إجراء المراجعات المحلية الطوعية. ويعتبر المجلس الاستشاري مسؤولاً بشكل عام عن تقديم المشورة للمحافظة في مختلف الجوانب، ودراسة المقترحات الفنية، وإقتراح مشروعات التنمية والسياسات لمختلف قطاعات المحافظة.

ثالثاً - إجراء المراجعة المحلية الطوعية

١- الإعداد المبدئي وتنظيم عملية إعداد التقرير

إن المراجعة المحلية الطوعية هي عملية تتطلب حزمة من الترتيبات والتحصيرات. وبالتالي، يجب أخذ القضايا التالية في الاعتبار:

- **إعداد خطة عمل:** يجب إعداد خطة عمل مفصلة مع نتائج واضحة وإطار زمني واضح. كما يجب توزيع جميع الفاعلين الرئيسيين مثل ديوان عام المحافظة ورؤساء المراكز والمدن والمجلس الاستشاري والقطاع الخاص المحلي ومنظمات المجتمع المدني والإعلام المحلي. بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون الإطار الزمني للخطة متسقاً مع المراجعة الوطنية الطوعية، حيث يجب الانتهاء منه قبل أو بالتوازي مع عملية إعداد المراجعة الوطنية الطوعية، وذلك لمساعدة وزارة التخطيط على الاطلاع على أداء المحافظات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما يسهم في إعداد أفضل لتقارير المراجعة الوطنية الطوعية. ومن المقترح أن يتم الانتهاء من المراجعات المحلية الطوعية في الوقت الذي يسمح للمحافظات باستخدام مخرجات المراجعات في صياغة خططهم الاستثمارية السنوية وموازناتهم.

- **الموارد:** يجب تحديد الموارد المطلوبة من أجل تنفيذ خطة المراجعة. وتتضمن الموارد كل من الموارد المالية والبشرية. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة لمواردها الخاصة، قد تقوم المحافظة بطلب الدعم من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجامعات المحلية والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص والمنظمات المانحة للحصول على الموارد المطلوبة لعملية المراجعة.

- **النطاق:** لا بد وأن يشمل نطاق المراجعة المحلية الطوعية على كافة أهداف التنمية المستدامة. ويفضل تقديم تقارير عملية التقدم تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وفقاً للمعايير الدولية، وبالتالي يجب أن تتخذ المحافظة قراراً من القرارات الآتية فيما يتعلق بنطاق المراجعة المحلية الطوعية بالتنسيق مع وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية:

✓ اتباع النطاق الذي تتبعه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في إعداد تقرير المراجعة الوطنية المحلية بغض النظر إذا ما كان سيتسق مع الأهداف ذات الأولوية المعلن عنها أم لا

- ✓ إعداد التقرير بناءً على أهداف التنمية المستدامة والأهداف الفرعية التي تم تحديدها بالتنسيق مع وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية
- ✓ إعداد التقرير شاملاً السبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة

- وأثناء إعداد التقارير الخاصة بكل هدف والأهداف الفرعية ذات الصلة، يجب على المحافظة تغطية ما يلي:
- ✓ لمحة موجزة عن الوضع الحالي للأهداف والأهداف الفرعية.
- ✓ الإنجازات والممارسات الجيدة.
- ✓ أثر التدخلات التي قامت بها المحافظة في نطاقها والتدخلات ذات العلاقة على المستوى الوطني.
- ✓ الفجوات والتحديات.
- ✓ الروابط مع الأهداف الأخرى.
- ✓ سبل تحسين تنفيذ الأهداف والأهداف الفرعية في المستقبل

- **بيانات/ تقارير/ وثائق:** يتطلب إعداد تقرير المراجعة بيانات ومعلومات دقيقة، وبالتالي فإن توفير البيانات والمعلومات يجب أن يكون في نطاق مسئولية كل من مركز المعلومات على مستوى المحافظة وإدارات التخطيط والمتابعة على مستوى المحافظة والمركز، بالإضافة إلى وزارتي التخطيط والمالية والجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء . بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعتمد المحافظة على خططها المحلية والقطاعية، والخطط التي تعدها هيئة التخطيط

العمراني للمحافظة والأحياء، بالإضافة إلى التقارير التي تم إعدادها بواسطة جهات أخرى داخل المحافظة مثل الجامعات والمنظمات الدولية والمشروعات، والمجتمع المدني. كما يجب أن تستخدم المحافظة التقارير الصادرة عن الحكومة والوزارات القطاعية والمديريات والجهات المركزية حول المحافظة

- **وضع خطة لإشراك الأطراف المعنية:** يجب على المحافظة القيام بتحديد أصحاب المصلحة في عملية المراجعة عند إعداد خططها، حيث يجب على المحافظة أن تضمن إشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة في تلك العملية مثل الإعلام المحلي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجمعيات رجال الأعمال، والجامعات، والشباب، والأوساط الأكاديمية/ والمرأة، والمجتمعات المهمشة، ورجال الدين، والمديريات، والمراكز، والقرى، والقرى التابعة. ومن الممكن أن يقوم المجلس الاستشاري بدور نقطة الاتصال لضمان إشراك كافة أصحاب المصلحة. ومن الممكن الوصول لأكبر قدر ممكن من أصحاب المصلحة عن طريق التواصل المباشر مع الجامعات والمدارس ومراكز الشباب والمراكز الثقافية والاجتماعية.

الجهات المعنية بعملية المراجعة



تعد مشاركة مختلف الأطراف المعنية أمراً أساسياً لفعالية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث تفتح المشاركة الباب أمام تلك الأطراف لتعبر عن آرائها واحتياجاتها ومصالحها في السياسات والخطط المحلية التي تؤثر على حياتهم. ويجب أن تتضمن خطة إشراك أصحاب المصلحة الوسائل المختلفة لإشراكهم. وتهدف تلك الوسائل إلى:

- ✓ التعرف على مساهمة كل طرف معني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ تحديد التحديات التي تواجه كل طرف معني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ جمع التوصيات من الأطراف المعنية لتنفيذ أفضل لأهداف التنمية المستدامة.
- ✓ رفع الوعي لغير الواعين بأهداف التنمية المستدامة وإشراكهم للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل إشراك عدد كبير من الأطراف المعنية في عملية المراجعة، يجب على المحافظة استخدام وسائل مختلفة للمشاورة. تشمل هذه الوسائل (على سبيل المثال الموقع الإلكتروني، واستطلاعات الرأي على الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة) وأيضاً وسائل القياس وجها لوجه (مثل ورش العمل والمجموعات البؤرية والمؤتمرات). ويجب على المحافظة أن تضمن الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بها ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر والانستجرام والتطبيقات المحمولة.

- ٢- القضايا الأساسية التي يجب أن يشتملها تقرير المراجعة المحلية الطوعية أثناء إعداد تقرير المراجعة المحلية الطوعية يجب وضع بعض القضايا الهامة في الاعتبار. وتتمثل تلك القضايا في:
- **تعميم أهداف التنمية المستدامة في إطار العمل المحلي:** يجب أن تتضمن خطة المحافظة وأيضاً خطة المركز أهداف التنمية المستدامة. يجب أن يعكس التقرير مدى تعميم أهداف التنمية المستدامة في الخطط والقواعد والإجراءات والقوانين، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه المحافظة في تعميم أهداف التنمية المستدامة
 - **التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:** يجب أن يعكس تقرير المراجعة الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. كما يجب أن يوضح الترتيبات المؤسسية التي يتم اتخاذها لضمان التكامل بين الأبعاد الثلاثة. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه عملية التكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة في بعض القطاعات، وسبل التواصل التي تضمن تكاملاً أفضل للأبعاد الثلاثة.
 - **عدم ترك أحد خلف الركب:** يجب أن يتضمن تقرير المراجعة الإجراءات والتدخلات التي تم اتخاذها لعدم ترك أحد خلف الركب مثل حالات الفقر وتوزيعه بحسب العوامل الديموغرافية والجغرافية. ويمكن أن يشمل هذا أيضاً طرق تحديد المجموعات المهمشة، والبيانات والإحصاءات الخاصة بمعدلاتهم وسماتهم، والتدخلات التي يتم اتخاذها لتمكينهم اجتماعياً واقتصادياً.
 - **الآلية المؤسسية:** يجب أن تبرز المحافظة في التقرير الآلية المؤسسية التي تم إنشائها أو تعزيزها للعمل على متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي تعمل كمنسق بين كافة الأطراف المحليين
 - **طرق التنفيذ:** يجب أن تعكس المحافظة في التقرير الموارد اللازمة لعملية التنفيذ. بالإضافة إلى آليات التمويل التي تم استخدامها في تنفيذ الأهداف مثل الموازنة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمسئولية الاجتماعية. كما يجب أن يعكس التقرير سبل تعبئة الموارد المحلية ومساهمة الاستثمارات الأجنبية والجهات المانحة في التنفيذ، كما يجب أن يوضح خطة المحافظة في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولكن نظراً لطبيعة المحافظات وتباين قدراتها فمن المتوقع ألا تستطيع المحافظات تحديد الموارد المطلوبة بصورة تكاملية سليمة، ولكن من الممكن أن تقوم الحكومة المركزية بمساعدة المحافظات في تحديد هذه الموارد.

٣- الرصد والتقييم

يجب أن تلعب إدارات التخطيط والمتابعة على مستوى المحافظات والمراكز دورا أساسيا في متابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤- هيكل تقرير المراجعة المحلية الطوعية

لضمان الاتساق في إعداد التقارير الخاصة بالمراجعة الوطنية والمراجعة المحلية، يمكن للمحافظة استخدام نفس هيكل المراجعة الوطنية الطوعية كما موجود في كتيب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA) ولكن مع وضع السياق المحلي في الاعتبار.

الإطار ١: هيكل المراجعة المحلية الطوعية

الكلمة الافتتاحية: يقدمها المحافظ وتعكس أهمية توطيد أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز فيها

النقاط البارزة: صفحة أو صفحتان تبرزان عملية المراجعة والتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبعض الأمثلة والدروس المستفادة، والتكامل بين أبعاد التنمية المستدامة وبعض القضايا التي تحتاج إلى دعم

المقدمة: تتضمن نظرة عامة عن طبيعة المحافظة وأهداف المراجعة، بالإضافة إلى القضايا الرئيسية ونتائج عملية المراجعة

المنهجية وعملية الإعداد: تعكس المنهجية التي تتبعها المحافظة لإجراء المراجعة بما في ذلك نطاق عملية المراجعة وعملية إشراك أصحاب المصلحة

بيئة تمكين السياسات: تشمل الآتي:

خلق ملكية لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي: تتضمن الجهود المبذولة من المحافظة لإشراك أصحاب المصلحة في عملية المراجعة

دمج أهداف التنمية المستدامة في الإطار المحلي: تتضمن الخطوات التي تم اتخاذها لدمج أهداف التنمية المستدامة في الأطر المحلية للمحافظة والمركز

تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: تتضمن كيفية تكامل الأبعاد الثلاثة في الخطط والتدخلات الخاصة بالمحافظة مع ذكر أمثلة

عدم ترك أحد خلف الركب: تتضمن الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب

الآليات المؤسسية: تتضمن الآليات المؤسسية التي تم إنشائها أو تعزيزها بهدف تنسيق الجهود ومراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف

التقدم المحرز على مستوى الأهداف والأهداف الفرعية: التقدم المحرز في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مع / أو التركيز على الأهداف ذات الأولوية للمحافظة، وذلك في حالة أن قررت المحافظة التركيز على الأهداف ذات العلاقة بسياقها المحلي

وسائل التنفيذ: الموارد المخصصة والمطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص وأية آليات تمويل أخرى في تنفيذ الأهداف

الخطوات المقبلة: الخطوات التي تخطط المحافظة لتنفيذها بناءً على نتائج المراجعة

الخلاصة: ملخص عن تحليل ونتائج المراجعة

الملاحق: قد يشمل ذلك الإحصاءات والبيانات وأفضل الممارسات، أو أية قضايا أخرى ترى المحافظة إضافتها للتقرير

٥- عرض التقرير

من المقترح أن يتم عرض تقرير المراجعة المحلية الطوعية في مؤتمر لتوطين أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يسلط العرض التقديمي الضوء على القضايا الرئيسية في عملية المراجعة ومنها مساهمة تلك المحافظة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتحديات التي واجهتها في تنفيذ الأهداف والخطوات المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب إعداد إصدارات مبسطة من تقرير المراجعة لمشاركتها مع الأطراف المعنية المختلفة وفئات المجتمع المحلي باستخدام كافة وسائل التواصل. كما من الممكن أن يتضمن المؤتمر عرض لمؤشر التنافسية على مستوى المحافظات.

ويقدم الجدول التالي مقترحاً حول التوقيتات المتعلقة بخطوات إعداد التقرير من قبل المحافظات وفقاً للسنة الميلادية وليس للسنة المالية، فكما هو موضح أدناه؛ من المقترح أن يتم عرض التقرير في مؤتمر توطين أهداف التنمية المستدامة في شهر سبتمبر، وذلك قبل البدء في إعداد الخطة والموازنة الذي يتم في شهر أكتوبر، وذلك حتى يتم استخدام نتائج تقرير المراجعة المحلية كأداة أساسية في إعداد الخطط وتوجيه الاستثمارات المتعلقة بالمحافظات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

التوقيت المقترح	الوصف	الخطوات
أول شهر أبريل	إعداد خطة عمل مفصلة من قبل المجلس التنفيذي للمحافظة حول عملية إعداد التقرير، تتضمن الأطراف المعنية بإعداد التقرير ومسئولية كل منهم، والموارد المتاحة، ونطاق التقرير، ومصادر البيانات التي سوف يعتمد عليها التقرير، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة في عملية المراجعة	البدء في إعداد خطة العمل الخاصة بإعداد التقرير
الأسبوع الأخير من شهر أبريل	يقوم المحافظ بالموافقة على خطة عمل إعداد التقرير	الموافقة على خطة العمل
أول شهر مايو	تقوم كافة الأطراف المعنية بتنفيذ خطة العمل التي تمت الموافقة عليها، على أن يتولى المجلس التنفيذي بالتعاون مع المجلس الاستشاري متابعة عملية إعداد التقرير	تنفيذ خطة العمل
أول شهر أغسطس	يقوم المجلس التنفيذي بعرض المسودة الأولى على المحافظ وسكرتير عام المحافظة لإبداء الرأي والتعليقات	الانتهاء من المسودة الأولى من التقرير
الأسبوع الأخير من شهر أغسطس	يقوم المجلس التنفيذي بتقديم التقرير النهائي للمحافظ بعد تضمين كافة التعليقات التي وردت على النسخة الأولى سواء من المحافظ أو سكرتير عام المحافظة أو أي طرف من الأطراف المعنية	تقديم التقرير النهائي للمحافظ
منتصف شهر سبتمبر	عرض نتائج التقرير بما في ذلك التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والخطوات المقبلة	عرض التقرير في مؤتمر توطين أهداف التنمية المستدامة